

الانتخابات الطلابية: لشو التغيير!



الجامعة اللبنانية: متى تحدث الانتخابات؟ مجالس فروع الطلاب «تمدد» لنفسها

يُقال إن لبنان هو البلد العربي الوحيد الذي يتمتع بالديمقراطية، ويعرف اللبنانيون طبعاً أن هذا ما يملك فيه. يجب أن يعرفوا ذلك. فالديمقراطية ليست أصواتاً في صناديق. نتحدث عن «أبعاد الديمقراطية المؤسسية»، التي تفسر الديمقراطية. وتقيس درجاتها بالنظر إلى مسائل تتعلق بالتمثيل، والمشاركة والمحاسبة والحرية الشخصية وضمن حرية التعبير. على مستويات عدة، وشؤون أخرى تتعلق بالالتزام بحقوق الإنسان، والأقليات، وطبعاً حرية الصحافة. نتوجب الإشارة إلى أن نسبة التصويت عامه أساسي للقياس. لكن، هكذا يمكن الحديث عن ديمقراطية. لا عن إسقاط مفاهيم بيضاء رقيقة، في صناديق بلاستيكية، والابتسام للكاميرات. في أية حال، في لبنان، وقرناً النقاش. لا توجد انتخابات، النواب مددوا أنفسهم، و«الأحزاب» في الجامعة اللبنانية سبقت نوابها بخطوة. الانتخابات معطلة منذ عقد. اصلاً، لماذا الانتخابات؟ أمضي الجامعات الخاصة، فالأمور مختلفة. تحدث انتخابات، بالمرشحين أنفسهم، «النوعية»، ذاتها تترشح. الأحزاب ذاتها، مع خروقات طفيفة من نواب أو Clubs. بلغة الجامعات الخاصة، ولكن وفقاً لقوانين خاصة. إليكم خريطة توزع الأحزاب في الجامعات

حسن رمضان

حركة أمل مع الانتخابات. الحركة وائقة «من حجمها». هكذا يقول أحمد سرحان، أحد أعضاء مجلس طلاب الفرع في كلية الحقوق في مجمع الحدث. في كلية الإدارة والعلوم الاقتصادية، يقول مصدر طلابي آخر، إن حزب الله مع الانتخابات. بل شدت على أهمية هذه الانتخابات للجامعة اللبنانية، وأنها «جامعة الوطن» ويجب إعطاءها كل الحقوق مثلها مثل غيرها من الجامعات. ومن حق الناس الانتخاب. مسؤول تيار المستقبل في الجامعة اللبنانية، يقول إنه هو الآخر مع الانتخابات، وأن تياره ينتبه، أيضاً، إلى أهمية حدوث هذه الانتخابات. لديه ما يضيفه: «التيار يعمل على

اللقاءات والاجتماعات للبحث في هذه القضية». في نهاية الشهر الحالي، سيعقد المسؤولون الجامعيين لقاء مع رئيس مجلس الوزراء سعد

9 سنوات مرت ولا انتخابات لكن الأحزاب تريد حصول انتخابات في الجامعة الوطنية فمن يعرفها؟

الحريري، للبحث في شؤون الجامعة اللبنانية وخاصةً، الانتخابات. القوات بدورها مع الانتخابات. وكذلك التيار الوطني الحر. ليس لديهم مشكلة مع الانتخابات ومع حدودها، من لديه المشكلة إذا؟ المجالس ما زالت على حالها، متمسكة بأخر حزب وصل إلى رئاستها. كل حزب متمسك بجامعته.

وهناك آلية تشرحتها مذكرة صادرة عن رئيس الجامعة اللبنانية السابق، عدنان السيد حسين، (مذكرة رقم 12)، صادرة في 18 تشرين الثاني، 2012. ولكن المذكرة تُستخدم من الأحزاب لكي تعين المجالس حسب المزاج. يخلف الطلاب بعضهم أيضاً باتفاق يحدث بينهم. تنص المذكرة على أن يحدث ذلك بالتنسيق مع الإدارة. من يسأل عن رأي الطلاب؟

مصادر مطلعة على ملف اللبنانية، تقول إنه لا جدوى من إجراء انتخابات لا تنتج ما يعرف بـ«الاتحاد الوطني للجامعة اللبنانية»، وهو المعنى بشؤون الطلاب على امتداد الفروع والمجمعات، إذ لا يكفي أن يكون لكل كلية مجلسها أو هيئتها الطلابية. أضف أن القانون القديم الأكثر الطابع لم يعد قابلاً للتطبيق مما يوجب

(هيلم الموسوي)



استحداث قانون عصري على أساس النسبية لمجاراة التطور الحاصل في القوانين الانتخابية على صعيد الدولة. وما لم يتم الوصول إلى قانون انتخابي نسبي يكفل التمثيل الصحيح ويبثد الهواجس الطائفية للبعض، لا يمكن للجامعة حسم قرارها في إعادة الحياة الديمقراطية. خصوصاً أن العملية الانتخابية ستؤدي في نهاية المطاف إلى تشكيل الهيئة التنفيذية للاتحاد المذكور (تكون مؤلفة من 15 عضواً ولا توجد صيغة متفق عليها لآلية تشكيلها) مع ما يسببه توزيع مقاعدها من تجاذب بين الأحزاب والطوائف. وفيما تشير المواقف المعلنة للأحزاب إلى رغبتها في إجراء الانتخابات في الجامعة الوطنية إلا أن الحقيقة تكمن في النيات غير المعلنة لهذه الأحزاب التي تريد ضمانات تكفل تمثيلها على نحو أكثر كما جرت العادة. وفي حين تشير المصادر إلى أن الجامعة لا تتحفظ على إجراء الانتخابات، إلا أن انتشار طلابها على كافة الأراضي اللبنانية وبلوغ عددهم 77 ألفاً ليس بالأمر السهل الذي يمكن الجامعة ضبطه من دون وجود تنظيم فعلي وسط مخاوف من توترات على امتداد الجامعة على الأراضي اللبنانية. وهنا يُطرح السؤال حول جدية المكاتب التربوية للأحزاب في المطالبة الملحة بإعادة تفعيل الانتخابات، لا سيما أن هذه المكاتب لا تُبدي التزاماً ومسؤولية تجاه الحفاظ على الحق الانتخابي للطلبة وهو من صلب عملها. كما أن الخلافات بين هذه المكاتب وعدم اجتماعها حول مطلب واحد وقيامها بإنتاج نماذج قانونية لاقتراحها على الإدارة، كلها عوامل ضَعفت من فرص الضغط على إدارة الجامعة للتراجع عن قرارها. ما يعني أن الجامعة «غير قادرة حالياً على تنظيم خلافات المكاتب التربوية، ما لم تنظم هذه المكاتب خلافاتها خارجاً وتقف موحدة بوجه الإدارة». ربّما لا يوجد حل لهذه المشكلة في الوقت الحالي. ربما بعد 10 سنوات أخرى. التوريت «موضة» لبنانية دارجة. يبدو أن الأمر أصبح منسياً ومز عليه الوقت، ولكن من يعلم؟ ما أصعب العيش لولا فسحة الأمل.

شهادات من الهيئة التعليمية: الإتحاد الوطني للطلاب ضرورة

عبد الغني عماد



يعتبر العميد السابق لمعهد العلوم الاجتماعية، الدكتور عبد الغني عماد أن «الحركة الطلابية كانت مفخرة للبنان». ووجدت منذ إنشاء الجامعة وكانت

«دينامو» الحركة المطلوبة. يأسف لتراجع الحركة بفعل الحرب وجزءاً تفريع الجامعة. رُوّضت أداة الضغط الطالب - مثل باقي النقابات - لصالح القوى السياسية. يحتاج «الإتحاد الوطني للطلاب» إلى تعديل نظامه ريثما تتحول الانتخابات إلى جزء من ثقافة وممارسة ديمقراطيتين، شرط الفصل بين السياسة والأكاديميا. تعطيل الانتخابات منعاً للإشكالات هو «حجة تمنع الجيل الجديد من تكوين ثقافة ديمقراطية داخل الجامعة».

نهوند القادري



الدكتورة نهوند القادري، رئيسة مركز الأبحاث في كلية الإعلام، ترى «أن الأحزاب قدمت إسهامات في إنشاء الجامعة وتطويرها لكن المشكلة أن العمل

الحزبي تراجع». نادراً ما أقيمت ورش للتفكير حول التعليم الجامعي ومعناه. تتعدى وظيفة الأستاذ الجامعي التلقين بل عليه تطوير قدرات الطالب ومساعدته على البحث والتشكيك والسؤال. تم تفعيل مراكز الأبحاث منذ سنتين، لكنها بدون موازنة وآلية عمل، في حين أن من شأنها تأهيل الطلاب ليكونوا مشاريع باحثين. التعليم بدون بحث عقيم. مجرد دخول الأستاذ إلى الجامعة من خلال حزب لا يجعله أستاذاً وباحثاً، بل عليه تطوير أدائه.

نايلة ابي نادر



من ناحيتها تؤكد أستاذة الفلسفة، الدكتورة نايلة ابي نادر أن عدم إجراء انتخابات «علامة غير صحيحة». كنت طالبة في اللبنانية إبان الحرب وكأنت

تحصل الانتخابات بدون «ضربة كف». ليس مقبولاً أن نظل في ستاتيكو منذ 2008، لا بد من إلغاء السيطرة الحزبية لفرز قيادات طلابية جديدة. تفريع الجامعة غير مخيف، في الفنار لدينا طلاب من طوائف متعددة والجميع منتسب للهيئة الطلابية، فلا قلق عندما يتم توحيد المناهج على أساس التنشئة على المواطنة. التفريع لا يعني التقسيم بل مزيد من التنظيم ومساهمة في الإنماء المتوازن ويحفز على المنافسة خدمة لجودة التعليم.

هيثم قطب



أستاذ اللغة الفرنسية في كلية التربية في الجامعة اللبنانية، هيثم قطب، أكد أن الطلاب على ممارسة الديمقراطية من خلال انتخاب

مجالس طلابية. الطلاب اليوم يعكسون صورة الأحزاب التي ينتمون لها، والضغط الذي نراه في الشارع يترجم بين بعضهم البعض أحياناً. يفترض أن تتمثل كل الأحزاب في الانتخابات، لكن الواقع أن الحزب الممثل للأكثرية سيطر على كل شيء. يتراجع مفهوم المشاركة أمام الهيمنة. يأمل بإبعاد الجامعة عن التجاذبات السياسية. في كلية التربية طلابنا معظمهم إناث، لذا لا يوجد أنشطة حزبية ويغيب التشنج الذي نراه في كليات أخرى.